

Distr.: General
6 April 2011
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٥١٠، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "المسألة المتعلقة هاييتي"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة هاييتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها، ويشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والاستقرار وعن بذل جهود الانتعاش في هاييتي تقع على عاتق حكومة هاييتي وشعبها. وينوه المجلس بمساهمة المجتمع الدولي في دعم عملية تحقيق الاستقرار في هاييتي، بما في ذلك تعزيز مؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية.

"ويسلم مجلس الأمن بالطابع المترابط للتحديات القائمة في هاييتي، ويؤكد مجدداً بأن الجهود المتواصلة لإحراز تقدم في مجالات الأمن، وبناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك سيادة القانون، وكذلك توطيد الهياكل الحكومية الوطنية، والديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتحقيق التنمية، جهود يعزز بعضها بعضاً. ويعرب المجلس عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة الهايتية والمجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات.

"ويرحب مجلس الأمن بالعملية الانتخابية الجارية في هاييتي، ويشدد على أهمية إكمالها في أجواء سلمية تطبعها المصادقية والشرعية، مما يساهم في توطيد أسس الديمقراطية ويتيح إنجاز الإصلاح الدستوري ويوفر قاعدة قوية لمواصلة جهود التعمير. ويسلم المجلس بأهمية إسهام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي ومنظمة الدول الأمريكية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في دعم العملية السياسية.

"ويشدد مجلس الأمن على أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطاً وثيقاً ويعزز بعضهما بعضاً، ويعيد التأكيد على ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا



السياق، يقر المجلس بأن إحراز تقدم سريع وملحوس في عملية الانتعاش والتعمير في هايتي عامل أساسي لتحقيق استقرار دائم.

”ويسلم مجلس الأمن بالتحديات المختلفة المطروحة في هايتي، ويشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به البعثة في دعم جهود السلطات الهايتية لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة تفضي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي بوسائل منها تنفيذ مشاريع تتطلب عمالة كثيفة وتوفير الخدمات الأساسية في هايتي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء حالة الفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخليا والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر، وزيادة حالات العنف الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال.

”ويشدد مجلس الأمن على أنه لا سبيل إلى تحقيق الاستقرار الحقيقي أو التنمية المستدامة في هايتي دون تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على أهمية تعزيز سيادة القانون في سياق توطيد المؤسسات الهايتية. ويعيد المجلس كذلك تأكيد مسؤولية البعثة، وفقا للولاية المنوطة بها، في دعم دولة هايتي في مجالات سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وبسط سلطة الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية الحاسمة لتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية من أجل كفالة قدرتها على حفظ القانون والنظام والتصدي للجرائم العنيفة، وبخاصة العنف الجنسي والجنساني، فضلا عن عنف العصابات الإجرامية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس باستمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى السلطات الهايتية، ويدعو البعثة إلى مواصلة تقديم الدعم لفحص أفراد الشرطة الوطنية الهايتية وموظفي السجون وتدريبهم وتوجيههم، وتكثيف التعاون بغية مواجهة هذا التحدي، بما في ذلك تقديم المساعدة في جهود مكافحة المخدرات والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

”ويسلم مجلس الأمن بالتحدي الذي تواجهه هايتي لتحقيق الانتعاش في المدى الطويل، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم السلطات الهايتية لكفالة وصول أشد فئات السكان ضعفا إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وتمكينها من الاحتكام إلى القضاء.

”ويقرّ مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الجهات المانحة ويهيب بها أن تفي دون تأخير بجميع تعهداتها، بما فيها تلك المقدمة خلال مؤتمر المانحين الدولي ”صوب مستقبل جديد لهايتي“، المعقود في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. ويرحب المجلس بعمل اللجنة المؤقتة لإنعاش

هايتي لقيامها بتركيز جهود الجهات المانحة على المجالات ذات الأولوية العليا من أجل تحقيق الانتعاش، ويشجع جميع المانحين المعنيين بمشاريع التعمير والمنظمات غير الحكومية والدولية على مواصلة تنسيق جهودها من خلال اللجنة.

”ويؤكد المجلس من جديد ضرورة قيام الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بمواصلة دعم السلطات الهايتية في تعزيز هياكل الحوكمة الرئيسية في هايتي، وذلك من خلال تنفيذ خطة عمل حكومة هايتي للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني، بوصفها إطارا فعالا ومتناغما.

”وإذ يقرّ المجلس باستعداد المجتمع الدولي لمواصلة شراكته مع حكومة هايتي في وضع استراتيجيات أمنية وإمائية طويلة الأجل ضمن إطار متماسك، فإنه يشدد على أهمية التنسيق المستمر والجهود المشتركة فيما بين حكومة هايتي والأمم المتحدة واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تحقيق نتائج مستدامة.

”ويرحب مجلس الأمن باستعداد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للإسهام في العملية الجارية في هايتي لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء وزيادة توطيد الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يدعو المجلس البعثة إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع تلك المنظمات، وكذا مع المؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، ومن بينهم منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للدول الأعضاء التي تدعم عملية الانتعاش وتحقيق الاستقرار في هايتي، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في البعثة. ويعرب المجلس عن امتنانه لكل من المبعوث الخاص للأمين العام لهايتي، رئيس الولايات المتحدة سابقا ويليم ج. كلينتون، والممثل الخاص للأمين العام، السفير إدموند مولي، وأفراد البعثة لما أبدوه من تفان ومشاركة شخصية في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار والانتعاش في هايتي، كل حسب ولايته وتنسيق وثيق مع جميع كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيه“.